الكتاب الرابع

مواطنون لا ذميون

أ. فهمي هويدي

تحليل وعرض أ.د. سليمان الخطيب

لم يكن الإسلام حضارة عنصرية، لأن الرسالة الإسلامية تتصف بالعالمية؛ ومن ثم لا تعرف التقيد العنصري بل لا تقبله، ومن ثم اندفعت الفتوحات الإسلامية تبلغ الرسالة في مشارق الأرض ومغاربها، وذلك لأن الدولة الإسلامية تميزت بخصائص معينة، ما كان يمكن أن تقود إلى التقوقع أو الانكفاء الداخلي، لأن المفهوم الإسلامي للتحضر ينبع من مبدأين كلاهما يكمل الآخر: الأول: هو أن الحضارة حقيقية كاملة وشاملة؛ بمعنى أن المفهوم الحضاري ينطلق من الوجود الإنساني وهذا يعني أن كل خبرة لها مذاقها وتملك دلالتها، وهذا يفرض المبدأ الثاني: وهو الاستمرارية التاريخية.

ومن الأسس التي واكبت نشر المبادئ الإسلامية، أن الإسلام في أثناء انتشاره وفتوحاته، قد اقتلع من قلوب المسلمين والدعاة إليه جذور الحقد الديني تجاه أتباع الديانات الأخرى، وأقر بتعايش الأديان جنبًا إلى جنب في روح من التسامح والمحبة يقول – تعالى – : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣-٤٩]، وإذا كانت الدول والشعوب تدعو في الظاهر إلى ما يسمى بمبدأ التعايش السلمي، فإن الإسلام لم يدع إلى هذا المبدأ فحسب، بل دعا إلى ما يفوق ذلك من التسامح والتعايش الودي الذي يتجاوز المسالمة إلى المودة والمصاهرة والاشتراك في القرابات واختلاط الدماء، وإيجاد أخوة عالمية حقيقية فيقول – تعالى – : ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ

﴿وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٦٠ -٨١].

وبـرزت حريـة العقيـدة في الإسـلام، ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وكانت الدعوة الإسلامية، دعـوة بالحجـة والبرهـان والرفـق واللـين: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل:١٢٥].

والإسـلام ينفـي منـذ اللحظـة الأولى معظـم الأسـباب التـي تثـير في الأرض الحروب، ويستبعد ألوانًا من الحرب لا يقر بواعثها وأهدافها كالعصبية والعنصرية.

لقد جاءت معظم آيات القرآن المكية تؤكد الوحدة الإنسانية، وتحطـم الفـوارق التميزية، قبل أن يكون للمسلمين أمة أو دولة أو حكومة أو موقع جغرافي، وكانـت الوحدة الإنسانية من المقومات الأساسية التي نـص عليهـا الـوحي، بـل لقـد كانـت الغاية مـن الرسـالة الإسـلامية إلحـاق الرحمـة بالنـاس كافـة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

هذا في الوقت الذي نرى فيه ممارسات الغرب على المستويين النظري والعمـلي، تتسم بالعنصرية والعرقية، والنظر إلى الشعوب الأخرى من موقع التفـوق والتميـز، وتسيطر المركزية الموغلة في الاستكبار، والواحديـة التـي لا تـرى في الآخـر إلا تابعًـا عليه أن يدور في فلك المنظومة الغربية، التي يتوقف التاريخ عنـد مركزهـا؛ ومـن ثـم اعتقد الغربيون من خلال هذه النظرة الدونيـة للآخـر، ضرورة اسـتعماله واسـترقاقه ليبقى في موقع الخاضع للمنظومة الغربية.

والكتاب الذي يتم عرضـه الآن يتعـرض لقـضية تتعلـق بموقـف الإسـلام مـن أهل الكتاب، وخاصة بالنصرانية، حيث لا يستطيع أحد أن ينكر أن ثمة أزمـة ثقـة- كما يقول المؤلف- تشوب العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وإن هـذه الأزمـة محـصلة لـتراكمات كثـيرة تاريخيـة ومعـاصرة، بعـضها تـم بطريـق الـصدفة والخطـأ،

وبعضها وقع عمدًا وبسوء قصد.

وهو يرى أن المسلمين مجني عليهم في هذه القضية، فليس من اليسير أن تمحى من تلك الذاكرة فظائع ومرارات الحروب الصليبية، وليس من اليسير أن ينسى المسلمون عذابات إخوانهم في الأندلس وصقلية، وعسير بنفس القدر أن ينسى المسلمون المعاصرون معاناتهم في ظل الاستعمار الإنجليزي في المشرق، والفرنسي في المغرب، أو أن يتجاهلوا أحزان الأقليات المسلمة في مختلف دول آسيا وأفريقيا، وما يلقونه من ظلم وعسف على أيدي غير المسلمين.

ويضاف إلى ذلك أن بعض الدعاة الإسلاميين في زماننا هذا، قد تبنوا موقفًا متشددًا من غير المسلمين، اعتمد بالدرجة الأولى على تأويل نصوص الكتاب والسنة وتلك الاجتهادات الفقهية غير المنصفة.

والحقيقة أن تلك المخاوف الحقيقية والمفتعلة لابد وأن تزول، فنحن بإزاء موقف يتهدد المسلمين وغير المسلمين.

والطرف الإسلامي في موقف يبعث الطمأنينة والأمان في نفوس الأقلية، فضلًا عن موقف يعبر بصدق عن جلال الرسالة وسمو التعاليم التي جاء بها الإسلام.

ويفرض هذا الموقف المطلوب من المسلمين، عدم رفع التكليف عن الأقلية، التي تظل مطالبة أيضًا تباشر مسئولياتها في سبيل إنجاز المشروع الذي هم طرف فيه.

حقيقة المشكلة: من المتداول في واقعنا المعاصر، أن ثمة مشكلة بين الإسلام وغيره من الأديان أو بين المسلمين وغيرهم من المسيحيين أو اليهود، حتى تصور البعض استحالة مواجهتها ومن ثم حلها بما يرضي جميع الأطراف.

والمعركة الحقيقية تدول على جبهتين- التقدم والاستقلال- والعدو الحقيقي هو الانحطاط والتبعية.

وبعد أن يطوف بنا الكاتب على أحداث التاريخ منذ بدايات الدعوة الإسلامية، لإبراز حقيقية الأحداث التي مرت بها العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب، يقف بنا عند بعض الآراء الفقهية المتعلقة بالموقف الشرعي من هذه المشكلة، وهو يقف عند رأي «الإمام أبي حنيفة» الذي تمسكت برأيه الدولة العثمانية، حيث يعالج مسألة غير المسلمين بمنظور غاية في السعة والرحابة.

ففي رسالته عن «العالم والمتعلم» تعبيرًا واضحًا عن هذا التوجه، يرتكز على فكرة أن دين الله واحد، وأن الشرائع مختلفة، وأن للإسلام وظيفة توحيدية- فالله ﷻ- كما يقول أبو حنيفة- إنما بعث رسول الرحمة ليجمع به الفرقة وليزيد الألفة، ولم يبعثه ليفرق الكلمة ويحرض الناس بعضهم على بعض.

وبناء على هذا التصور، رأى بعض فقهاء الأحناف أنه: «إذا اتفق الآخرون مع المسلمين في الأصل- وهو التوحيد- فإن اختلافات الشرائع جزئية، وعلى الفقيه أن يفهم أن هذا المعنى الوحدوي للإسلام الذي يريد جمع الناس وتوحيد المجتمع في الداخل من مبدأ الاعتراف باختلاف الشرائع، أي إمكان وجود شريعة اجتماعية أخرى غير الشريعة الإسلامية لفئات اجتماعية تعيش مع المسلمين في مجتمع واحد.

وبوحي من هذه التعاليم شاع في الدولة العثمانية منذ قيامها في القرن السادس عشر جو من السماحة كانت تغبط عليه، حيث كانت تتيح في أوائل عهودها، استقلالية واسعة للعصبيات المحلية وللملل الدينية.

التدخل الغربي في مسألة الملل والأديان: استغل الغرب مرحلة الضعف الذي كان يسري في جسد الإمبراطورية العثمانية من أجل توسيع مجال الاختراق، والسعي

إلى تثبيت المواقع والمصالح الغربية بأقصى صورة ممكنة، وذلك من خلال تحويل الملة غير الإسلامية إلى وجود لم يعرف في التاريخ العربي والإسلامي، إلى وجود يرتكز إلى مفهوم «الأقلية» القائمة على الحماية، الذي يصب في نهاية الأمر في إطار السيطرة والتحكم الغربيين، مما هيأ تربة مواتية لإبراز فكرة «الطائفية».

وكان نظام الملل هو الثغرة التي نفذت منها المخططات الغربية العاجلة والآجلة، حيث ارتكزت المصالح التجارية الغربية على غير المسلمين الذين انخرطوا في خدمة هذه المصالح كوكلاء وتراجمه ومقاولين.

وقد ترتب على ذلك ارتباط المصالح بين الشرائح العليا في الملل غير الإسلامية، وبين المصالح الغربية.

نتائج التدخل الغربي والترويج للطائفتين: وقد أدى هذا الاختراق الغربي إلى مجموعة من النتائج الخطيرة، التي كانت بمثابة جراثيم غرست في الجسد الإسلامي، وعانى منها بعد ذلك:

أولًا: ظهور طبقة جديدة من غير المسلمين تتمتع بمواقع هامة في مجال الثروة والسلطة، وتدين للوكلاء الغربيين، سواء كانوا سفراء أو تجارًا.

ثانيًا: وهذه الشرائح الجديدة اعتبرت الركائز الأساسية للاختراق الغربي للواقع الإسلامي، وقد ظلت هذه العلاقة مرتبطة بمظلة الحماية الأجنبية.

ثالثًا: ظل تصنيف هؤلاء يتأرجح بين مربعي الوطنيين (الدولة العثمانية) والأجانب (الاستعمار الغربي)، وقد كثر عددهم حتى اتخذ ذريعة للتدخل العسكري فيما بعد، مع ادعاء حماية تلك الجاليات.

رابعًا: إن كلمة «الأقليات» لم تظهر في لغة السياسة الأوربية وبالتالي كمصطلح خاص في القانون الدولي خلال القرن التاسع عشر، إلا بمناسبة تدخل الدول

الاستعمارية في شؤون الإمبراطورية العثمانية، بحجة حماية رعاياها المسيحيين.

وليس من الصعب- في ظل هذا الوضع- إدراك حالة التلازم المنتظم بين درجة التحلل والانحطاط في الكيان العثماني، وبين حجم الاختراق الغربي وتنامي المسألة الطائفية.

الحملة الفرنسية والأقليات: يمكن رصد الحقائق الآتية في إطار الحملة الفرنسية:

- رغم أن بونابرت حاول الاستعانة بمشايخ البلاد عند استيلائه على القاهرة، إلا أن اعتماده الحقيقي كان على النصارى، والروم، والشوام والقبط.

- تعطل إيراد الأوقاف واستولى على نظارتها النصارى القبط والشوام، وجعلوا ذلك مغنمًا لهم.

- تدريب العديد من المصريين للعمل كعسكر من القبط لقتال المصريين مع الفرنسيين.

- عندما حان وقت خروج الفرنسيين، رحل معهم جماعة كبيرة من القبط، وتجار الإفرنج، وكثير من نصارى الشوام والأروام.

الإنجليز والأقليات: إسهام السياسة البريطانية في زرع بذور التفرقة الطائفية، يحتل المقام الأول، في ترتيب العوامل التي تجمعت لإحداث تلك التفرقة وإذكائها.

- إن ترقية الموظفين المسيحيين، كانت تجري إلى أرفع مناصب الدولة.

- عندما لا يتمكن الأقباط من الوصول إلى المجالس النيابية المحلية كمجالس المديريات، فقد كان يضم عدد منهم بالتعيين إلى هذه المجالس.

- لا بد من تسجيل موقف الكنيسة القبطية المصرية الرافض لسلطان كنيسة روما، والمقاوم لنشاطات الإرساليات التبشيرية.

- سيطرت على القبط في مصر روح نافرة من السيطرة الأجنبية والتغلغل الأجنبي.

- أما رد الفعل الإنجليزي، فنرى أن الإنجليز حركتهم اتسمت بالدهاء والخبث البالغين، الأمر الذي سرب إلى مصر تلك الريح الغربية المسمومة التي أسهمت في إفساد ذلك المناخ.

- الصحيفتان «مصر» و«الوطن»، كانتا موالیتين للإنجليز.

- صحيفة «المؤيد» كانت لسان حال المعتمد البريطاني.

- اختلاق الوسائل للترويج الطائفي في مصر.

- اعتبار مقاومة المصريين للإنجليز، تعصبًا للمسلمين ضد المسيحيين.

- المعتمد البريطاني كان وراء إصدار قانون للجمعية التشريعية عام ١٩١٣م يقرر مبدأ التمثيل الطائفي.

- لم تتوقف المحاولات البريطانية للوقيعة بين المسلمين والأقباط.

دروس من التاريخ: الفقرات السابقة تثير الملاحظات الآتية:

- يتمثل في ذلك الوعي الذي كان يطل بين الحين والآخر، من جانب بعض رموز المسيحيين وقياداتهم، متصديًا لريح التفرقة الطائفية الخبيثة، ورافضًا مزاعم الغرب في حماية الأقليات، برؤية لحقيقة المؤامرات التي ظلت تحاك للبلاد العربية والإسلامية.

- لا بد أن نذكر الأب «سرجيوس» الذي وقف على منبر الأزهر في القاهرة مندداً بأفعال الاحتلال الإنجليزي.

- سعى الإنجليز إلى نزع ملامح التعريب التي التصقت ببعض مجتمعاتهم العربية، حتى تضيق مساحات الاختلاف الحضاري بينهم وبين المسلمين.

obeikan.com

- الاخـتراق الغـربي للعـرب والمـسلمين، لم يـنجح إلا لوجـود جـسد قابـل للاختراق.

- ومن أهم دروس التاريخ قولـه - تعـالى - : ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

الأقليـات... شـهادة للإسـلام: يقـر الكاتـب حقيقـة مؤداهـا، أن المسلمين مـا حكموا بلدًا إلا وأبقوا على ما فيه من ديانات وملل، وما حكم غير المسلمين بلدًا إلا وألغوا كل اعتقاد آخر، ولم يبقوا فيه إلا على دينهم أو مذهبهم.

في المقابـل فـإن أوربـا المـسيحية، حيـث لم تعـترف بنبـوة محمـد عليـه الـصلاة والسلام.

وما جرى في الأندلس وصقلية للمسلمين، كـان غريبًـا، حيـث خيروا مـا بـين القتل أو التنصير أو الطرد.

لقـد مـد المـسلمون «حريـة الاعتقـاد» التـي منحهـا الله لليهـود والمـسيحيين والصابئين في القرآن، حتى شـملت الزرادشـتيين والهندوسـيين والبـوذيين والمـوالين للديانات الأخرى عندما اتصلوا بهم.

أمـا في أوربـا، كـان المـوت ومـصادرة الممتلكـات هـو الحكـم الـذي أصـدره الإمبراطـور شـارل الخـامس في أسـبانيا ضـد جميـع الهراطقـة والمسلمون واليهـود في مقدمتهم، وكانت قرارات حرق الناس وشنقهم، وتمزيق جثثهم، ولـوي ألـسنتهم، هي العقوبات الشائعة لمن يرفض قبول الاعتراف بصحة العشاء الرباني على الطريقة التي يقول بها شارل.

ويرى «آدم ميتز» إلى أن وجود النصارى بين المسلمين كان سببًا لظهـور مبـادئ التسامح التي ينادي بها المصلحون المحدثون، وكانت الحاجـة إلى المعيـشة المـشتركة،

وما ينبغي أن يسودها من وفاق، الذي لم يكن معروفًا في أوربا في العصور الوسطى، ومظهر هذا التسامح نشوء علم مقارنة الأديان، أي دراسة الملل والنحل على اختلافها، والإقبال على هذا العلم بشغف عظيم.

وكان لابد لهذه السياسة الإسلامية، الناتجة عن تعليمات القرآن الكريم، من أن تسفر عنها نتيجتان حاسمتان، ما لبثت آثارهما ماثلة في الشعوب العربية وهي: قيام الطوائف المسيحية على أساس النظام الطائفي من جهة، ودخول سكان الأقطار التي فتحها العرب في دين الإسلام من جهة أخرى.

الأقليات في إطار المسار التاريخي: على مستوى بدايات الدعوة الإسلامية نجد أن ثمة معايشة كريمة بين المسلمين وأهل الكتاب وكانت تتم بصورة تلقائية، بغير حساسية ولا خصومة ولا عقد.

ويقول «جروينبام» في مؤلفه عن الحضارة الإسلامية «إن المسلمين أنفسهم لم يكونوا أقل من الذميين تعرضًا لسطوة السلطان المطلقة المتعسفة».

وقد استعان الرسول ﷺ في غزوة «خيبر» بعدد من يهود بني قينقاع، واستعان في غزوة حنين بصفوان بن أمية، وهو مشرك وذكر «البلاذري» أن أبا زيد الطائي، الشاعر النصراني، حارب إلى جانب المسلمين ضد الفرس في موقعة الجسر على عهد عمر رضي الله عنه.

وفي العهد الأموي أسند معاوية بن أبي سفيان، الإدارة المالية في الدولة لأسرة مسيحية توارث أبناؤها الوظائف لمدة قرن من الزمان بعد الفتح الإسلامي.

وكان في خدمة الخليفة المعتصم أخوان مسيحيان بلغا منزلة سامية عند أمير المؤمنين، وفي عهد المعتضد، كان عمر بن يوسف والي الأنبار مسيحيًا.

وفي الوقت ذاته كانت الجامعات والمعاهد الإسلامية، مفتوحة على مصارعها،

لأهل الذمة حتى تتلمذوا على أيدي علماء وفقهاء مسلمين، فدرس «حنين بن إسحاق» على يد الخليل الفراهيدي وسيبويه حتى أصبح حجة في العربية، وتتلمذ يحيى بن عدي على يد الفارابي ودرس ثابت بن قرة على يد محمد بن موسى.

ألا تعني هذه الشهادات بأنهم- بوجه عام- لم يكونوا مواطنين فقط- بل كانوا مواطنين متميزين، وتمتعوا بقدر من السلطان والنفوذ والثراء، حتى شكا البعض في الأغلبية المسلمة من اضطهاد بعض أفراد الأقلية غير المسلمة لهم.

مكانة الإنسان في الإسلام: لسنا في حاجة إلى التأكيد على عظيم المكانة التي أولاها الإسلام للإنسان، ولكننا نذكر بها هنا في إطار السياق الذي نحن بصدده، فلكل مخلوق في الإسلام حصانة وحرمة، وهي حصانة لا تظل كائنًا دون آخر، فضلًا عن أنها ليست مقصورة على إنسان دون آخر، فالروح التي تسري في كل كائن، والتي هي من أمر ربي، بنص القرآن الكريم، لها كرامتها التي ينبغي ألا تهدر في غير حق.

ولأن الأمر كذلك فكل مخلوق، له حقوق واجبة الاحترام، ينسحب ذلك على الإنسان كما ينسحب على الطير والحيوان.

والآيات التي تمجد الإنسان، وتعلي مرتبته فوق كل المخلوقات تتناول الإنسان لذاته لا لاعتقاده، من حيث هو تكوين بشري، وقبل أن يصبح مسلمًا أو نصرانيًا أو يهوديًا أو بوذيًا، وقبل أن يصبح أبيض أو أسود أو أصفر.

والكرامة التي قررها الإسلام للشخصية الإنسانية، ليست كرامة مفردة، ولكنها كرامة، كرامة هي عصمة وحماية، وكرامة هي عزة وسيادة، وكرامة هي استحقاق وجدارة، والكرامة التي كرم الله بها الإنسانية في كل فرد من أفرادها، هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين بني آدم.

وتتعدد النصوص الدالة على حقيقة التكريم، وحسبنا التذكير حيث يضيق المكان.

﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة:٣٢] .

ويقول ابن الخطاب ﷺ: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا».

- وإلى كل مسلم يسجل «أشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق».

نداءات إلى كل البشر: فثمة نصوص مباشرة في هذا المعنى خاطبت كافة الخلق الله، من كل جنس ولون وملة:

- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات:١٣].

- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ ﴾ [النساء:١].

- ولأصحاب الأديان الذين يؤمنون بالله سبحانه:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٦٢].

- ثم مخاطبة المسلمين مذكرًا ومنبهًا:

﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [الشورى:١٣].

ثم يعدد الكاتب شهادات من التاريخ للحضارات المختلفة، تؤكد على سيطرة العنصرية والطبقية والعبودية على معظمها، مقارنة بالحضارة الإسلامية التي كرمت وقدرت الإنسان بصرف النظر عن انتمائه الديني.

حرية العقيدة في الإطار الإسلامي: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [البقرة:٢٥٦].

﴿ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾ [البقرة:١٩٠].... والمعنى العام الذي تقودنا إليه تلك القاعدة في التفكير الإسلامي هو الاعتراف «بشرعية الآخرين» وهو اعتراف على تلك الثوابت التي أشرنا إليها من قبل، وعلى رأسها قيمة الإنسان وأخوة بني الإنسان.

وشرعية الآخرين وحصانتهم تنص عليها بوضوح أكثر الآية الكريمة التي تقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ [المائدة:٨]، وهي دعوة صريحة إلى إرساء قيمة العدل(القسط) في المجتمع الإنساني.

وآية سورة التوبة: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [التوبة:٦].

ولا تدعو فقط إلى ضرورة حماية المشرك إذا لجأ إلى المسلم في ضيق، ولكنها تطالبه بما هو أكثر من ذلك، تطالبه بأن يقف إلى جواره حتى يخرج من أزمته ويبلغ بر الأمان.

حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي: يقر الإسلام بحقيقة هامة ولم تصل إليها جهود الفكر الوضعي على اختلاف العصور، وهي أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمساواة بين البشر جميعًا، هذا كله مقرر في الإسلام على أساس العقيدة، ولا يخضع للاجتهاد والنظر، إلا في حدود التفاصيل والتطبيقات.

وممارسة الآخرين لحقوقهم وحرياتهم ينبغي ألّا يتم إلا في إطار العطف أو إحسان الأغلبية إلى الأقلية، وذلك لأن هذه الحقوق لم يكتسبوها من مودة المسلمين ومشاعرهم، إنما اكتسبوها بمقتضى ما هو مقرر وثابت في كتاب الله – تعالى – .

ولذلك فإن إطلاق وصف «التسامح» على علاقة المسلمين بالآخرين يعد من قبيل الحقوق المقررة في العقيدة، وهذا يعني أن ما للآخرين في المجتمع الإسلامي هو حقوق ثابتة قررها لهم الله – سبحانه وتعالى – ، وليس لأحد أن ينال منها، فضلًا عن أنه ليس لأحد أن يعتبر التزامه بتلك الحقوق تطوعًا أو فضلًا أو تسامحًا.

وعن ضرورة توفير الأمان لغير المسلمين نلمسه في سيرة الرسول ﷺ عندما وقع أول معاهدة مع الآخرين من اليهود والقبائل، نصت المعاهدة التي تعد أول دستور للدولة في الإسلام على «أن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم».

ويعرف الفقهاء «الذمي» «أنه من أهل دار الإسلام» ودار الإسلام «هي التي تجري عليها أحكام الإسلام، ويأمن من فيها بأمان المسلمين، سواء كانوا مسلمين أو ذميين».

ولو أنها قسمة على أساس العقيدة لأخرج منها الذميون، ولبقيت دار الإسلام لمعتنقي الدين الإسلامي وحده.

ذميون.....لا يزالون؟؟ إذا كان وصف «أهل الذمة هو أكثر الأوصاف شيوعًا في الحديث عن الآخرين من غير المسلمين، فإنه في حاجة إلى إعادة نظر.

وكل كتب فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، لا تزال تستخدم تعبير أهل الذمة، وتفصل تحته العديد من الأحكام والاجتهادات. وهذا التعبير وإن استخدم في أحاديث النبي وعهوده، إلا أنه كان جزءًا من لغة الخطاب في تعامل القبائل

العربية قبل الإسلام، إذا كانت عقود الذمة والأمان هي صيغة التعايش التي تعارف عليها عرب الجاهلية.

وهذا يعني أننا نقف أمام «مصطلح» لا يستند إلى نص قرآني واستخدامه في السنة النبوية كان من قبيل الوصف لا التعريف، ومن لا يصنف في أي من درجات الحكم الشرعي، وكان تعبيرًا عن حالة تعاهدية تعارف عليها عرب الجاهلية في تنظيم علاقة القبائل والأفراد، استمر إلى ما بعد الإسلام، ضمن ما أخذ به من تقاليد وأعراف.

وتتعدد النصوص الشرعية التي تنظم العلاقة بين المسلم وغيره في المجتمع الإسلامي، نذكر منها آية: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

ويقول الرسول ﷺ: «**من ظلم معاهدًا، وكلفه فوق طاقته، فأنا حجيجه**».

- «**من آذى ذميًا فأنا خصمه**».

- «**من قتل قتيلًا من أهل الذمة، حرم الله عليه الجنة**».

وقد كان أمير المؤمنين عمر - رضي الله تعالى عنه - دائم التأكيد على البر بأهل الذمة، وشديد الحرص على أن يتحرى بنفسه مراعاة الولاة لهذا الالتزام، ويروي الطبري في تاريخه أن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - قال لوفد البصرة، لعل المسلمين يفضون إلى أهل الذمة بأذى؟ فقالوا، ما نعلم إلا وفاءً.

وانعكس هذا الموقف على الواقع التطبيقي، وذلك انطلاقًا من قاعدة استقرت في الفقه والتشريع تقضي بأنه «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

ويقول الإمام علي بن أبي طالب ﷺ: «من كان له ذمتنا فدمه كدمنا، وديته كديتنا».

ويلاحظ على استخدام تعبير «الذمي» أن من يطرحون يتعاملون مع أهل الذمة باعتبارهم كيان منفصل عن مجتمع المسلمين، وتكاد تضعهم في مربع واحد مع الأجانب المستأمنين.

والذين يطرحون هذا التعبير، يكتبون كلامهم لنقرأه نحن في النصف الثاني من القرن العشرين، وأعينهم وفكرهم، على دولة الإسلام الكبرى في العصرين الأموي والعباسي الأول.

والذين قالوا بأن غير المسلم يعتبر مواطنًا من الدرجة الثانية في المجتمع الإسلامي، لم يورد أحدهم نصًا شرعيًا يستند إليه في دعواه.

مع المسلمين أمة واحدة: إن الدعوة إلى التأكيد على تثبيت المواطنة الكاملة لغير المسلم تجد العديد من النصوص والشواهد التي تدعمها، كآيات تكريم الإنسان، والحث على البر بالذين لم يقاتلوا المسلمين، تقف في نفس الاتجاه ووصايا النبي ﷺ.

وفي صحيفة المدينة، تعد أول دستور للدولة الإسلامية، تحدد فيه نمط العلاقة بين المسلمين وغيرهم في مجتمع المدينة وأهل الكتاب بنص هذه الصحيفة، لهم حقوق المواطنة الكاملة.

ويطرح الكاتب هذا التساؤل الجوهري، هل هناك مبرر لاستمرار استخدام تعبير أهل الذمة الذميين؟.

إن عقد الذمة لم يعد قضية مطروحة ليس فقط في زماننا هذا، بل منذ زمن بعيد، ويرى الكاتب أن لا وجه للالتزام به، إزاء متغيرات حدثت وحملته بغير ما قصد به في البداية، وقد أسقط تعبير «أهل الذمة» من البناء القانوني في العالم العربي، منذ صدور أول دستور عثماني في عام ١٨٧٦م، مقررًا مبدأ المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين جميع مواطني الدولة، على اختلاف أديانهم.

وديار المسلمين ينبغي أن تظل ملكًا للمسلمين وغير المسلمين بغير تسلط، ولا أفضلية من أحد على أحد، لأنه لا فضل لإنسان على إنسان إلا بتقواه وعمله الصالح.

ونعتقد أننا لسنا في حاجة إلى تفصيل القول كما عرضه الكاتب فيما يتعلق بمسألة «الجزية»، ونكتفي برأي الدكتور محمد فتحي عثمان حول هذه المسألة، حيث يرى أن إسقاط الجزية يمكن أن يتحقق في الدولة الإسلامية المعاصرة بناءً على اعتبارات متعددة، ثم يضيف أنه يبقى بعد ذلك اشتراك غير المسلمين مع المسلمين في دفع الزكاة وفي الضرائب المحدثة، والمشاركة في الضرائب الأخرى لا كلام فيها، أما المشاركة في الزكاة، فينبغي اقتناع غير المسلمين بذلك، وأداؤهم إياها طواعية، وفي جميع الأحوال، تلتزم الخزانة العامة للدولة (أو بيت المال) برعاية احتياجات غير المسلمين، مثل المسلمين سواء بسواء.. أليسوا مواطنين في ديار الإسلام.

أغلبية وأقلية: يرى الكاتب أن هناك ميزانًا يجب أن يراعى ضبطه بإحكام في علاقة الأغلبية بالأقلية، يقوم أساسًا على مراعاة النظام العام للمجتمع، وللعمومية المعنية هنا درجتان: «عام» يهم المجتمع بأسره و«عام» يتمثل في قيم الأغلبية وقوانينها الخاصة المستمدة سواء من عقيدتها أو من تقاليدها وأعرافها.

وهذا المنطق المتعلق بعقيدة الأقلية، يسلم ابتداءً بالتزام الأغلبية بواجب احترام مشاعر الأقلية.

فكما أن هناك حدودًا لممارسة الحرية، هناك حدود لاستخدام الحق.

تصنيف وليس تمييزًا: المساواة في الحقوق والواجبات مع الأغلبية والعديد من نصوص الكتاب والسنة تؤيد ذلك حيث تضع المجتمع منذ البداية ليس فقط على قدم المساواة، بل تؤكد أصلهم الواحد، مشددة على كرامة الإنسان وحصانته،

بالإضافة هي: اعتراف الإنسان بأنبياء اليهود وبالمسيح عليه السلام، فأضاف الإسلام في أسس التعامل مع الآخرين وشيجة إيمانية إلى جانب الوشيجة الإنسانية.

ويلخص الأستاذ المودودي ما نحن بصدده بقوله «سيكون لغير المسلمين في الدولة الإسلامية من حرية الخطابة والكتابة، والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للمسلمين سواء بسواء، وسيكون عليهم من القيود والالتزامات في هذا الباب ما على المسلمين أنفسهم».

والمعالم السابقة التي أشرنا إليها فيما يتعلق بحقوق الأقليات وواجباتهم، تمثل في مجموعها إطارًا لموقف إسلامي يحدد صيغة المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين وغير المسلمين، في إدارة وتسيير الأمور في الدولة الإسلامية.

ويختتم الكاتب مؤلفه ببعض القضايا التي لا تتصل بالموضوع الرئيسي للكتاب، ولسنا في حاجة إلى عرضها نظرًا لتكرارها في عشرات المراجع مثل: ادعاء انتشار الإسلام بالسيف، وقضية الجهاد، ومسألة السلام، وتاريخ الغزوات في الدولة الإسلامية.

وأخيرًا وفي ظل هذا الطرح يمكن مواجهة مشكلة حقوق وواجبات الغير مسلمين في المجتمع الإسلامي، أبرز الكاتب من خلال مدى وضوح الرؤية الإسلامية فيما يتعلق بمنهجية التعامل مع الأقليات، وقد أثبتت الصفحات السابقة أن الحضارة الإسلامية، هي النموذج الوحيد في تاريخ الحضارات الذي أبى إلا أن يجعل قواعد التعامل مع غير المسلمين، تخضع لنفس القواعد التي يخضع لها تعامله مع المسلم، وكان محور التعامل هو كرامة الإنسان واحترام إنسانيته وفرديته، حيث إن الوظيفة الحضارية الإسلامية، وظيفة تملك دلالتها بصدد الآخرين: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص: ٨٣].

وهو منهج نأمل أن يأخذ به المثقف العربي، حتى يمكن أن يسد ثغرة من الثغرات التي يستخدمها الغرب للوقيعة بين المسلمين وغيرهم.

*****

obeikan.com